

المؤتمر الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول  
"مناهضة العنف ضد الأطفال"

القاهرة ٢٧ - ٢٩ يونيو ٢٠٠٥

إعلان القاهرة

بشأن "مناهضة العنف ضد الأطفال"

(القاهرة ٢٧ - ٢٩ يونيو ٢٠٠٥)

إن المشاركين في المؤتمر الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول " **مناهضة العنف ضد الأطفال** "، المنعقد في القاهرة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو/ حزيران ٢٠٠٥،

١. إذ يتقدمون ببالغ عبارات التقدير والامتنان للسيدة الفاضلة سوزان مبارك سيدة مصر الأولى ورئيسة اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومي للطفولة والأمومة بجمهورية مصر العربية لرعايتها الكريمة لهذا المؤتمر الإقليمي الهام والمشاركة في أعماله، شاكرين حسن الضيافة ومنوهين بالجهود الكبيرة المبذولة من قبل جميع الساهرين على المجلس في سبيل تحقيق نجاح أشغاله؛

٢. وإذ يعربون عن تقديرهم البالغ لعملية الإعداد لهذا المؤتمر على المستويين المحلي والإقليمي، والتي إتسمت بقدر عال من المشاركة من ممثلي الحكومات والمجتمع المدني بجمعياته الأهلية والأطفال ومنظمات الأمم المتحدة وشركاء التنمية. ويثمنون هذه العملية والتي ساهمت الى حد كبير في رفع الوعي بين دول المنطقة بخطورة مشكلة العنف ضد الأطفال وضرورة التصدي لها من خلال تعاون كافة الشركاء ، وترجم ذلك بمبادرة عدد كبير من دول المنطقة بإنشاء لجان وطنية لمناهضة العنف ضد الأطفال. كما يعربون عن تقديرهم بان هذه العملية قد تجاوزت مجرد التحضير للمؤتمر وللدراسة بل تجاوزت ذلك لتضع أساسا للتناول المجتمعي الجاد لمشكلة العنف ضد الأطفال.

٣. وإذ يثمن المشاركون الجهود المبذولة من دول المنطقة لإعلاء حقوق الطفل وحمايته من العنف، وانطلاقا من التزامها باتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الإختياريين، وهو ما ترجم من حرص على تقديم تقارير منتظمة الى لجنة حقوق الطفل، يدركون انه يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان تنفيذ التشريعات لإنفاذ حقوق الطفل كافة وخاصة الحق في الحماية من العنف وسوء المعاملة والإستغلال.

٤. وإذ يدركون مليا حقيقة المشاكل والصعوبات التي تعترض التنفيذ الفعال لحماية الأطفال من كافة أشكال العنف ؛ بما في ذلك الفقر والإحتلال والنزاع المسلح، يؤكدون على وجوب اعتماد خطط عمل وطنية ، متكاملة ، تقوم على اهداف قابلة للتحقيق، ذات إطار زمني وميزانيات محددة ، بمؤشرات قياس لرصد التقدم المحرز ، والصعوبات وسبل تجاوزها.

٥. وبينما يعترف المشاركون بالأطفال كمواطنين ومشاركين أساسيين في العملية الديمقراطية، يضعون في اعتبارهم الأول أن تكون مختلف السياسات والبرامج والآليات الخاصة بمناهضة العنف ضد الأطفال منسجمة مع جملة المبادئ العامة المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، وبخاصة مصلحة الطفل الفضلى، وعدم التمييز بين الأطفال،

وحق الطفل في البقاء والنماء، والحق في الحياة واحترام آراء الطفل، بما يعنى ذلك من ضرورة تمتع الطفل بحقه في التعبير عن رأيه داخل الأسرة والمدرسة وكافة المؤسسات، وإحترام هذا الرأي في صياغة البرامج والقرارات الخاصة بوضعه وتنفيذها.

٦. يعبرون عن موافقتهم على التوصيات الختامية الصادرة عن المؤتمر الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول " **مناهضة العنف ضد الأطفال** " والتي يتعين ان تحكم العمل الوطنى لحماية الأطفال من العنف

٧. يلتزمون بشكل خاص بالعمل على مواءمة مختلف القوانين والتشريعات في كل دولة مع مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة، وبالإسراع في إعداد البحوث والإحصاءات والدراسات المتخصصة في قضايا ممارسة العنف ضد الأطفال، مع التركيز على ضرورة توفير قاعدة بيانات مفصلة عن واقع العنف ضد الأطفال.

٨. يلتزمون أيضا بالعمل على ضمان حماية الأطفال من العقوبات البدنية وحظر هذه العقوبات بصفة صريحة في القوانين، في كافة المواقع والأطر المؤسسية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة وكافة المؤسسات.

٤. وبينما يفاخر المشاركون في هذا المؤتمر بالمكانة الرفيعة للشرائع السماوية في منظومة قيمنا، والتي تحض على إعلاء حقوق الطفل وخاصة حمايته من كافة أشكال العنف، فإن البعض يسيئون إستخدامها كمبرر للعنف ضد الطفل، وكما نفاخر بأعرافنا وتقاليدنا وعاداتنا التي تحتضن الطفولة وتوفر لها الرعاية والحنان، فإن هناك بعض الممارسات دخيلة على ثقافتنا وتمثل عنفا صارخا ضد أبناءنا وبناتنا، ولا بد من نبذ هذه الممارسات، تمسكا بالقيم والتقاليد الإيجابية الأصيلة التي تتمتع بها شعوبنا..

٥. وإذ يثمنون ما تتمتع به مؤسسة الأسرة في إقليمنا بقوة وترابط بنيانها، فإنهم يدركون الضغوط التي أضحت تتعرض لها والتي تؤدي الى مظاهر العنف داخلها ، ففضية العنف تبدأ بالأسرة وتنتهى لديها ، لتعانى من تداعياتها ، لذا فإن الحل يكمن في الأسرة وأن تكون هي محور الإهتمام في التصدى لحل المشكلة. وأن نوفر لها الحماية من داخلها . ومن خلال رفع الوعي لديها بسبل تقويم السلوك دون اللجوء للعنف ، ومن خلال نشر ثقافة مجتمعية بديلة لثقافة العنف بدءا من كسر جدار الصمت الذى يغلف مشكلة العنف ضد الأطفال.

٦. ويؤكد المشاركون على ضرورة تحقيق التكامل اللازم بين آليات الوقاية الاجتماعية وتدابير الحماية القانونية، ومراجعة القوانين والتشريعات بما يكفل الزامية الإبلاغ عن حالات العنف وتجريم التقاعس عن كشفها، ومعاقبة مرتكبي العنف وانه لا يترك دون

مساءلة ، بما يضمن رصد العنف في الوقت المناسب وتوفير آليات الحماية الاجتماعية والقضائية الملائمة. وذلك من خلال التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للبالغين ، ومؤسسات القطاعين العام والخاص .

٧. كما يؤكدون على أن القضاء على العنف ضد الأطفال يتطلب بناء القدرات للأطفال والوالدين وكافة الكوادر المتعاملة مع الأطفال بما في ذلك المدرسين والإخصائيين الاجتماعيين والعاملين في مجال الصحة والقضاء وتنفيذ القانون. ويدعون الى تنشيط التشاور بين دول المنطقة وتبادل الخبرات، خاصة قصص النجاح وذلك من أجل رفع الوعي و حماية الأطفال المهمشين بإعتبارهم الأكثر عرضة للعنف خاصة الذين يعانون من التمييز بما في ذلك لأسباب متعددة مثل الإعاقة والجنس .

٨. ويلتزمون بالعمل على إحداث آلية متابعة لأعمال الاجتماع الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول " القضاء على العنف ضد الأطفال " ، ويدعون الجهات المنظمة لمواصلة الجهود المبذولة بهدف تأمين متابعة الدول للتوصيات المنبثقة عن المؤتمر .

٩. يلتزمون أيضا بالسعي لأن يكون موضوع " ممارسة العنف ضد الأطفال " ضمن الموضوعات المدرجة في قضايا الطفولة كبنء دائم على جدول أعمال قمة جامعة الدول العربية والإتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.